

خليل شاهين*

بعد إضراب الأسرى.. حراك سياسي وصراع داخلي

كرر الرئيس محمود عباس مراراً مقولته الشهيرة بأن سنة ٢٠١٧ هي سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مراهناً على إعادة استئناف المفاوضات في سياق جهود الإدارة الأميركية الجديدة. لكن الفلسطينيين، في معظمهم، يعتقدون أن هذا العام يشهد تعميق الاحتلال والاستيطان بصورة غير مسبقة، بل تزدهم فيه ذكريات المأساة الفلسطينية المتواصلة: قرن على وعد بلفور؛ سبعة عقود على النكبة؛ خمسة عقود على هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ واحتلال ما تبقى من فلسطين؛ عقد على الانقسام الداخلي.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة الغربية وقطاع غزة في آذار/مارس الماضي، حجم الفجوة بين خطاب القيادة الفلسطينية وقناعات عامة الناس، إذ إن ٢٤٪ من الفلسطينيين فقط يعتقدون أن الاحتلال سينتهي قريباً. وفي المقابل، يرى ٣٢٪ أن الاحتلال سيستمر ٥٠ عاماً أخرى، و٢٩٪ يرون أنه سينتهي بعد ٥ أو ١٠ أعوام، وربما أكثر، كما أن ٦٠٪ يعتبرون أن "حل الدولتين" لم يعد عملياً بسبب الاستيطان. وفي نهاية المطاف، فإن ٦٤٪ يريدون استقالة الرئيس.

ويبدو الرأي العام الفلسطيني أكثر رغبة في التغيير عبر اعتماد سياسات بديلة للخروج من الأزمة الراهنة: ٧٧٪ غير راضين عن رد القيادة الفلسطينية على الحملة الاستيطانية الجديدة عقب تولي إدارة دونالد ترامب الحكم؛ ٧٧٪ يؤيدون الانضمام إلى مزيد من المنظمات الدولية؛ ٦٧٪ يؤيدون اللجوء إلى مقاومة شعبية غير عنيفة وغير مسلحة؛ ٥١٪ يؤيدون العودة إلى انتفاضة مسلحة؛ ٤٩٪ يؤيدون حل السلطة الفلسطينية.

يدرك الفلسطينيون أن ذلك كله يتطلب تغييراً جذرياً في المسار السياسي لا يتفق مع الخيارات التي تعتمدها القيادة الفلسطينية الحالية، وثمة مؤشرات إلى استعداد قطاعات متزايدة من الشعب الفلسطيني للانخراط في حركات احتجاجية، تارة في مواجهة الاحتلال منذ اندلاع الموجة الانتفاضية الأخيرة في نهاية سنة ٢٠١٥، وما رافقها وتلاها من عمليات فردية كالتعفن والدعس، وطوراً في مواجهة سياسات السلطة ذاتها على خلفية غياب العدالة الاجتماعية وانتهاك الحريات العامة، كما حدث العام الماضي في حراك المعلمين وغيره من الفاعليات الاحتجاجية. أمّا قطاع غزة الخاضع للسيطرة الانفرادية لحركة "حماس"، فيعتبره البعض أشبه بطنجرة ضغطت توشك أن تنفجر في وجه الاحتلال، إن لم يكن في وجه السلطة أو "حماس" أو كليهما.

دلالات معركة الحرية والكرامة

غير أن النموذج الأهم لأشكال العمل الجديدة التي تتطور خارج المنظومة السياسية التقليدية، ممثلة في منظمة التحرير والسلطة والفصائل السياسية، برز في فاعليات الدعم لإضراب الأسرى (معركة الحرية والكرامة) في سجون الاحتلال الذي بدأ في ١٧ نيسان/أبريل الماضي واستمر ٤١ يوماً. ويجدر بالسلطة والفصائل الفلسطينية التقاط المؤشرات والدلالات المهمة التي برزت خلال الإضراب، ومن أبرزها:

أولاً: وجود قيادة وطنية للإضراب قادرة على تحريك الشارع من داخل السجون، يقف على رأسها قائد وطني ذو شعبية واسعة، هو مروان البرغوثي، اتهمته وسائل الإعلام الإسرائيلية بمحاولة الاقتداء بالنموذج الملهم للزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا. أمّا خارج السجون، فكان هناك محاولات أولية لمأسسة الحراك الشعبي من خلال تشكيل اللجنة الوطنية لدعم إضراب الأسرى، والتي كانت أقرب إلى القيادة الميدانية، وأظهرت انضباطاً في العمل وفق المحددات والمطالب التي وضعتها قيادة الإضراب داخل السجون.

ويذكر وجود قيادة وطنية للإضراب بتجربة الانتفاضة الأولى التي وجّهت فاعلياتها "القيادة الوطنية الموحدة" آنذاك، وهو العامل الأهم الذي غاب عن الحركات السابقة، بما فيها الموجة الانتفاضية الأخيرة، باستثناء حراك المعلمين الذي جرت محاولات لمأسسته عبر تشكيل إطار قيادي باسم "حراك المعلمين الموحد"، وتشكيل تنسيقيات بقيادته في محافظات الضفة الغربية. لكن حراك المعلمين لم يتطور في اتجاه التحول إلى حراك اجتماعي، على الرغم من استقطابه فئات شعبية من غير المعلمين، إذ جرى التعامل معه بشكل أمني بوليسي وفق نظريات مكافحة التمرد في مهده، والسعي لاحتواء مطالب المعلمين وإبقائها في نطاق التحرك النقابي المطليبي.

ثانياً: وجود حالة انصياع من طرف الإرادة الشعبية لقرار قيادة الإضراب، وقد تم التعبير عنه بالالتفاف الشعبي الواسع حول مطالب الأسرى، ودعم موقفهم المتمسك بكسر الموقف الإسرائيلي الراض للتفاوض مع قادة الإضراب، وعلى رأسهم الأسير مروان البرغوثي، فضلاً عن تماسك موقف قيادة الإضراب من مختلف الفصائل، كما عبّر عنه الأمين العام للجبهة الشعبية الأسير أحمد سعدات الذي رفض عرضاً من قيادة استخبارات السجون للتفاوض بشأن مطالب الإضراب، مؤكداً التزامه الكامل بقيادة الإضراب المتوافق عليها وطنياً وقرارتها ("وطن للأنباء"، ٤/٥/٢٠١٧).

وقد ساهمت وحدة الموقف الوطني والشعبي في إفشال محاولات الاحتلال شقّ وحدة الأسرى المضربين عبر محاولات فتح قنوات للتفاوض مع بعض الأسرى المضربين في هذا السجن أو ذلك، كما أقيمت كلمة الفصل لقيادة الإضراب وليس لمسؤولي السلطة الذين ساهموا في إطالة أمد الإضراب ومعاناة الأسرى عبر انخراطهم في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي مترامنة مع رفضه التفاوض مع قيادة الإضراب، وذلك بدلاً من التمسك برفض الموقف الإسرائيلي.

ثالثاً: وجود برنامج فاعليات وطنية يوظف مطالب الأسرى لتحسين أوضاع اعتقالهم من أجل بناء حالة نهوض وطني وشعبي موحدة تلتزم بخيار إعادة توجيه بوصلة الكفاح الفلسطيني نحو الاحتلال. وقد تطورت الفاعليات من المشاركة في خيام الاعتصام داخل المدن والقرى والمخيمات والإضرابات الجزئية والشاملة، إلى الاحتكاك مع قوات الاحتلال على الحواجز العسكرية، لكن هذه الحالة لم تكن منظمة في بداية الإضراب، وظلت خاضعة لمبادرات شبابية، وخصوصاً ممن اعتبروا أن الضغط من أجل تحقيق مطالب الأسرى يجب أن يتم عبر الاشتباك الجماهيري مع قوات الاحتلال والمستوطنين.

وعلى الرغم من فشل الفصائل الفلسطينية في تطوير وتوسيع حالة الاشتباك الجماهيري في مواجهة الاحتلال، فإن قيادة الإضراب المعزولة بعضها عن بعض، وعن التواصل مع العالم الخارجي، تأخرت أيضاً في توظيف الدعم الشعبي لمصلحة تطوير حالة النهوض الوطني بالاستفادة من خبرات قيادة الإضراب في

الانتفاضة الأولى بصورة خاصة، وربما لتفادي الصدام مع السلطة ذاتها. ومع ذلك، جاءت دعوة البرغوثي في رسالة نُشرت بعد نحو شهر من بدء الإضراب كي تشكل محطة نوعية على طريق استلهاام تجارب الانتفاضة الأولى، عبر دعوته إلى التحام حركة إحياء النكبة وفاعلياتها مع الحركة الشعبية للتضامن مع الأسرى، وصولاً إلى تطوير هذه الحالة إلى عصيان مدني ووطني شامل بالتزامن مع ذكرى مرور نصف قرن على الاستعمار الكولونيالي للأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإعادة الاعتبار إلى خطاب التحرر الوطني ("وكالة معاً الإخبارية"، ٢٠١٧/٥/١٤).

وجاءت الاستجابة سريعة لدعوة البرغوثي على المستوى الشعبي العفوي. فعلى الرغم من أن أحداً لم يترجم المقصود بالعصيان المدني والوطني من خلال برنامج فاعليات واضحة، فإن الفاعليات انطلقت في اليوم التالي، وتركزت من جهة على إغلاق مداخل المدن في رسالة هدفها التشويش على مظاهر الحياة الطبيعية في ظل الإضراب، وتوسيع الفئات المشاركة في دعمه، ومن جهة أخرى إغلاق الطرق التي يستخدمها جنود الاحتلال والمستوطنون. وتزامنت هذه الفاعليات مع ذكرى النكبة، ووصلت إلى ذروتها بتظاهرة حاشدة لإغلاق شارع حوارة جنوبي نابلس، استشهد خلالها الشاب معتز بني شمسة، وأصيب المصور الصحافي مجدي اشتية برصاص أحد المستوطنين ("وكالة معاً الإخبارية"، ٢٠١٧/٥/١٨).

انتصرت إرادة الأسرى المضربين بالتوصل إلى اتفاق خلال مفاوضات أجبرت إدارة سجون الاحتلال على إجرائها مع قادة الإضراب بقيادة البرغوثي في سجن عسقلان في ٢٦ و٢٧ أيار/مايو الماضي، واعتبره رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع "تحولاً جذرياً أنجزه الإضراب على صعيد الحياة الإنسانية والمعيشية للأسرى، ما شكل إنجازاً هاماً يُبنى عليه مستقبلاً على قاعدة حماية حقوقهم وكرامتهم" ("وكالة معاً الإخبارية"، ٢٠١٧/٥/٢٨).

مَرَوْنَةُ الإِضْرَابِ

في المقابل، أدت عدة عوامل دوراً سلبياً في عدم تطور وتوسع حالة النهوض الوطني والشعبي، وبعضها يعود إلى الإخفاق في بناء موقف موحد وداعم لخطوة الإضراب بين جميع ممثلي الفصائل في شتى السجون، الأمر الذي أتاح الترويج لادعاءات بأن البرغوثي يهدف إلى إثبات شعبيته وقدرته على تحريك الشارع من داخل السجن في ضوء إقصائه عن تولي أي منصب في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وهو ادعاء روجت له أيضاً وسائل الإعلام الإسرائيلية في سياق محاولات كسر الإضراب. كما تعامل بعض الفصائل بتردد مع خطوة الإضراب الذي بدأ بدعوة من أسرى "فتح" بقيادة البرغوثي، وخصوصاً حركة "حماس" التي لم يخرط أسراها بشكل واسع في السجون خشية استثمار "فتح" للإضراب في وقت تشهد العلاقات بين الحركتين مزيداً من الاحتقان على خلفية الإجراءات الضاغطة التي باشر الرئيس اتخاذها في قطاع غزة.

وافتقر موقف "فتح" ذاتها أيضاً إلى الوحدة والتماسك داخل السجون وخارجها، في ظل ما أطلق عليه البعض "مَرَوْنَةُ" الإضراب، أي اعتباره خطوة من مروان البرغوثي لإثبات دوره القيادي في سياق الصراع على خلافة الرئيس، الأمر الذي يفسر عدم اتخاذ موقف مركزي من طرف حركة "فتح" بالتصعيد الميداني الواسع خارج السجون إسناداً لمعركة الأسرى، ولا سيما أن إعلان الإضراب جاء عشية استعداد الرئيس عباس للقيام بأول زيارة للبيت الأبيض بعد تولي ترامب الرئاسة، وانتعاش الرهان على إمكان استئناف المفاوضات.

ونقلت وسائل الإعلام تصريحات غاضبة للرئيس خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في نهاية أيار/مايو الماضي، والتي حمل فيها بشدة على استخدام إضراب الأسرى "للتأمر" عليه، وقال: "إضراب الأسرى كان به لعب، وهو لعب غير وطني من بعض أوساط فتح، ومن بعض التنظيمات الأخرى، وأنا لن

أمّره. "وَجري خلال الاجتماع توجيه انتقادات إلى الرئيس بأن القيادة لم تدعم الإضراب، فردّ على ذلك قائلاً: "إن القيادة الفلسطينية أحضرت للأسرى المضربين جميع مطالبهم في اليوم ١٥ للإضراب، لكن تم تحريض الأسرى على إكمال الإضراب وأن لا يقبلوا، وأن السلطة مقصرة." وتابع: "لن أمّر هذا، الذين تأمروا من فتح أو الذين تدخلوا من خارج فتح" ("العربي الجديد"، ٢٠١٧/٦/١).

أمّا على المستوى الشعبي، فكان هناك شعور عام بتقصير المنظمة والسلطة والفصائل عامة عن القيام بالدور المطلوب لدعم الأسرى، وعبرت عن ذلك احتجاجات عائلات الأسرى أمام ضريح الرئيس الشهيد ياسر عرفات في مقر الرئاسة (المقاطعة)، والتي اعتُبرت وسيلة للضغط على الرئيس ذاته، ولا سيما عشية لقائه الرئيس ترامب في مدينة بيت لحم في ٢٣ أيار/مايو الماضي. كما ذهب البعض إلى توجيه انتقادات إلى دعوة البرغوثي إلى العصيان المدني والوطني، باعتبار أن العصيان المدني داخل المدن عبر الإضرابات وإغلاق الطرق يعني استهداف مؤسسات السلطة وتقويضها، فضلاً عن الدفع نحو حالة من الفوضى عبر التشويش على سير الحياة بإغلاق الطرق داخل المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة، والدفع إلى صدام بين المحتجين والأجهزة الأمنية التي تصدت لهذه الخطوة في بعض المدن، وخصوصاً في ظل الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية وانطلاق الحملات الانتخابية في خطوة رأى البعض أنها تحرف الاهتمام الشعبي عن أولوية دعم الأسرى.

إلا إن استطلاعاً للرأي نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" خلال ٢١ - ٢٣ أيار/مايو، بيّن أن أهم نتيجتين لإضراب الأسرى على المستوى السياسي هما إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وتعزيز مكانة الأسير البرغوثي وتأثيره. وأظهر الاستطلاع أن ٨٣٪ يعتبرون أن الإضرابات التجارية الشاملة، وتعطيل حركة السير، يدعمان إضراب الأسرى إلى حد كبير أو إلى حد ما، في الوقت الذي أيد ٩٧٪ توسيع دائرة التضامن الشعبي مع الإضراب. وصرح ٦٧٪ أنهم غير راضين عن أداء الرئيس عباس، كما صرحت النسبة نفسها أنها غير راضية عن مواقف قيادة حركة "حماس" تجاه الإضراب، في حين عبّر ٥٩٪ عن عدم رضاهم عن مواقف السلطة الفلسطينية وأدائها، و٤٨٪ عن عدم رضاهم عن مواقف الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية جمعاء ("وكالة معاً الإخبارية"، ٢٠١٧/٥/٢٧).

انتعاش الرهان على المفاوضات

مع تزايد مشاعر الاستياء حيال دور كل من السلطة والفصائل، فإن إرهابات حالة النهوض الوطني والشعبي التي رافقت هذا الإضراب في ظل الوحدة الميدانية، تقدم نموذجاً لمعالم المسار البديل لمواجهة التحديات الناجمة عن اندفاع حكومة بنيامين نتنياهو في سياسات الاستيطان والمصادرة، ومحاولات إدارة ترامب طرح مقارنة جديدة لمفاوضات فلسطينية - إسرائيلية تقوم على أساس الأمن والاقتصاد أولاً، وتشكل غطاءً لمسار إقليمي لبناء "ناتو" شرق أوسطي تكون إسرائيل لاعباً أساسياً في إطاره. وهذه التحديات تتراجع قدرة الحالة الفلسطينية على مواجهتها في ظل تصاعد الصراع الداخلي مع اعتماد الرئيس عباس سلسلة من الإجراءات لتضييق الخناق السياسي والاقتصادي والاجتماعي على قطاع غزة لإجبار حركة "حماس" على تسليم مقاليد الحكم إلى حكومة رامي الحمد لله، واحتمالات تزايد هذه الإجراءات بالاستفادة من تطورات الأزمة الخليجية بعد قطع عدد من الدول العربية علاقاتها مع قطر، وبروز مطلب توقّف قطر عن دعم "حماس" وطردها من الدوحة على خلفية تصنيف الحركة كتنظيم "إرهابي".

من حيث التوقيت، جاء إضراب الأسرى في وقت يشهد "احتفاءً" فلسطينياً رسمياً بدعوة الرئيس إلى البيت الأبيض، ثم زيارة الرئيس ترامب للرياض والقمم الأميركية - العربية - الإسلامية بمشاركة قادة من أكثر من خمسين دولة، قبل زيارته إسرائيل وبيت لحم. فقد بدا الاهتمام الأميركي بالتواصل مع السلطة والرئيس

عباس خلافاً للمخاوف التي تلت دخول ترامب البيت الأبيض بشأن تهميش حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أكثر أهمية من أهداف هذا التواصل ومضمونه، في ظل ما يجري تداوله بشأن ملامح "الصفقة الكبرى" التي يتحدث عنها ترامب في سياق إقليمي يبدأ لبناء "ناتو" شرق أوسطي.

وعزز إرجاء خطوة نقل السفارة الأميركية إلى القدس مشاعر الارتياح لدى الجانب الفلسطيني باعتبار أن ذلك يعكس رغبة الإدارة الأميركية في إعطاء جهود استئناف المفاوضات فرصة، على الرغم من تأكيد البيت الأبيض أن التأجيل لا يعكس تغييراً في الموقف، وإنما في التوقيت، الأمر الذي يُحوّل موضوع نقل السفارة إلى سيف مسلط على رقبة الجانب الفلسطيني كوسيلة للضغط والابتزاز في حالة رفضه مقاربات الحل التي يستعد ترامب لطرحها. ومع ذلك، حرر "التأجيل الموقت" الرئيس عباس من حرج الانخراط في عملية سياسية لو تم نقل السفارة، وخصوصاً مع تراجع عن شروطه السابقة لاستئناف المفاوضات، وفي مقدمها وقف الاستيطان، وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، والالتزام بجدول زمني للمفاوضات ولعملية التنفيذ.

وبذلك قدم الجانب الفلسطيني عربوناً لتسهيل إطلاق عملية سياسية لا تُعرف مضامينها، ولا تلتزم بأي من مرجعيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تكفل الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك بالاستجابة "الجزئية" للضغط الإسرائيلي - الأميركي بشأن وقف صرف رواتب الأسرى ومخصصات عائلات الأسرى والشهداء، من خلال الشروع في وقف صرف رواتب ٢٧٧ أسيراً محرراً من دون إبداء الأسباب (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٧/٦/٦).

وكشفت مصادر فلسطينية أن ترامب بلغ عباس خلال لقائهما في بيت لحم، أنه سيعلم "مبادرة للسلام" في غضون أسابيع، وأنه ما زال يدرس مع فريقه عناصر هذه المبادرة التي من المتوقع أن يعلنها "في غضون شهر"، وترتكز على إطلاق عملية سياسية لفترة زمنية محدودة يتم خلالها التفاوض على قضايا الوضع النهائي منفصلة، وصولاً إلى "الصفقة الكبرى" المتمثلة في اتفاق نهائي للسلام ("الحياة" اللندنية، ٢٠١٧/٥/٢٤). غير أن مصدراً فلسطينياً آخر كان أكثر وضوحاً في تصريحات لصحيفة "يسرائيل هيوم"، إذ قال إن ترامب بلغ عباس أنه ينوي المبادرة إلى "عملية سياسية تستند إلى مبادرة السلام العربية"، لكن بترتيب معكوس، في إطار الدفع بخطة إقليمية شاملة، أي تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبين دول عربية وإسلامية أولاً، ثم حل القضية الفلسطينية في المرحلة التالية (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٧/٥/٢٥).

وحفلت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتسريبات بشأن نقطة البداية في تفاصيل هذه العملية التي لم تفصح إدارة ترامب رسمياً عن تفاصيلها، والمستندة إلى عنصرين يمهدان للانتقال إلى التفاوض على ملفات الوضع النهائي بشكل منفصل: الأول هو تعزيز التنسيق الأمني بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والثاني البدء بخطوات تستجيب لرؤية نتنهاو بشأن "السلام الاقتصادي". ومع أن الجانب الفلسطيني يواصل التأكيد أن الحل سياسي وليس اقتصادياً، إلا أنه شرع عملياً في التعامل مع "الحل الاقتصادي" الذي لن يُفضي سوى إلى إنتاج "أوسلو" جديد.

إعادة إنتاج أوسلو

في هذا السياق، أبدى الجانب الفلسطيني تجاوباً في التعامل مع "التسهيلات" التي تنوي الحكومة الإسرائيلية منحها للسلطة الفلسطينية، بتشجيع من الإدارة الأميركية، فاجتمع رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد لله بوزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، نهاية الشهر الماضي، بناء على طلب الجانب الإسرائيلي. وأطلع الحمد لله مجلس الوزراء على نتائج الاجتماع، مشيراً إلى أنه طلب "نقل رسالة سياسية" إلى نتنهاو فحوها أن "قيادة السلطة الفلسطينية معنية بعملية سياسية حقيقية على أساس مبادرة السلام

العربية، تؤدي إلى تسوية شاملة، وإلى إقامة دولة فلسطين المستقلة إلى جانب إسرائيل، لكن مجمل ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع يندرج في إطار "عملية اقتصادية" لا سياسية.

وأوضح الحمد الله أن كحلون بلغه بالخطوات التي قررت الحكومة الإسرائيلية تنفيذها، وتشمل تمديد أوقات العمل على جسر الكرامة على مدار الساعة اعتباراً من ٢٠ حزيران/يونيو ولمدة ثلاثة أشهر، عدا يومي الجمعة والسبت، وبدء الترتيبات لتشغيل الجسر ٢٤ ساعة طوال أيام السنة ابتداء من العام المقبل، وزيادة ساعات عمل المعابر التجارية التي تربط بين الضفة الغربية وإسرائيل. كما تمت الموافقة على إقامة مدينة صناعية في ترقوميا في محافظة الخليل، وتجميد عمليات الهدم "في مناطق معينة" تقع في المنطقة "ج"، ومحاذية للمنطقتين "أ" و"ب"، ونقل صلاحية التخطيط والبناء إلى السلطة الفلسطينية في هذه المناطق، علاوة على الموافقة على منح تراخيص لإقامة كسارات في بلدة بيت فجار في محافظة بيت لحم، والبدء بتجربة السماح لثلاثة مصانع فلسطينية من منطقة الخليل بالتصدير مباشرة من هذه المصانع إلى الموانئ الإسرائيلية، أو الأماكن المحددة لها في إسرائيل. وأشار الحمد الله إلى أنه تم الاتفاق على تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة لمراجعة تطبيقات بروتوكول باريس الاقتصادي، وحل الملفات المالية والاقتصادية العالقة مع الجانب الإسرائيلي (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٧/٦/٦).

إن إعادة إنتاج "أوسلو" هو الخطر الذي يهدد القضية الفلسطينية في إطار السعي لتنفيذ الخطة الإقليمية الشاملة لإدارة ترامب، في حين يبدي نتنياهو استعداداً للتعامل مع الجهود الأميركية بما يخدم رؤيته إلى حل اقتصادي يكرس السلطة الفلسطينية بصفقتها إدارة لحكم ذاتي "موسع" بعيداً عن أي مضمون فعلي للعملية السياسية التي يطمح إليها الجانب الفلسطيني. وقد أعاد نتنياهو، خلال لقائه مع سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، نيكى هايلي، بتاريخ ٧ حزيران/يونيو، التأكيد أن جيش الاحتلال الإسرائيلي "سيبقى في الضفة الغربية كلها"، وأن "المستوطنات ستبقى مكانها". وامتنع نتنياهو من ذكر مصطلح "دولة فلسطينية"، وإنما استخدم مصطلح "كيان"، وكرر الحديث عن شرطه للتوصل إلى اتفاق بأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل بصفقتها "الدولة القومية للشعب اليهودي" (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٧/٦/٧).

تفاقم الصراع الداخلي

على المستوى الفلسطيني الداخلي، يتزايد الانشغال بالصراعات الداخلية على مواقع القوة والنفوذ بين السلطتين في الضفة والقطاع، بدلاً من التركيز على تطوير حالة نهوض وطني وشعبي موحدة بالاستفادة من دروس إضراب الأسرى، وتكون قادرة على مجابهة مخاطر التنسيق الأمريكي - الإسرائيلي لإطلاق مسار يرسخ الحكم الذاتي الفلسطيني، ويقضي على ما تبقى من آمال بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وبالاستفادة من بيئة إقليمية تعجّ بالصراعات الطائفية والاستقطابات بين المحاور.

وتؤكد تداعيات قمة الرياض بمشاركة الرئيس الأميركي، وضمنها تفجر الخلافات الخليجية والعربية، أن مزيداً من التراجع سيطراً على مكانة القضية الفلسطينية لمصلحة تقدم مسارات التطبيع السرية أو العلنية بين إسرائيل وبعض الدول العربية، الأمر الذي يتطلب تركيز الجهود الفلسطينية على إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، بدءاً بالتوافق على خطة عمل وطني بشأن كيفية التصدي للسياسات الإسرائيلية والضغوط الأميركية والتطورات العاصفة في المنطقة، بعيداً عن أوهايم رهان "حماس" على تحقيق اختراقات في علاقات الحركة على المستويين الإقليمي والدولي، مستفيدة من "المرونة" الجديدة في وثيقتها السياسية، وبعيداً عن رهان السلطة على استئناف عملية تفاوضية في شروط أسوأ من الماضي، وتهدد بتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية. ■